

10 أبريل 2019

ليبيا: يجب على جميع أطراف النزاع الالتزام بالقانون الدولي وضمان الحماية للمدنيين

دعت اللجنة الدولية لحقوقيين اليوم أطراف النزاع في ليبيا الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الانساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان لحماية المتضررين، وخاصة السكان المدنيين.

دعت أيضا اللجنة الدولية للحقوقيين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الى حث الأطراف على احترام القانون الدولي.

دفعت خطورة الأعمال العدائية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا البارحة بعد الظهر إلى تأجيل الملتقى الوطني الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة بهدف إيجاد حل للمأزق السياسي المستمر والذي كان من المقرر أن يبدأ في 14 أبريل في غدامس.

وقالت كيت فينيسواران، المستشارة القانونية الأولى في اللجنة الدولية للحقوقيين لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "إن تأجيل الحوار السياسي يشكل نكسة كبيرة للسلام وحكم القانون في ليبيا، وللشعب الليبي".

وأضافت فينيسواران: "لقد عانى المدنيون الذين لم يشاركوا في القتال من وطأة الأعمال القتالية بين الأطراف المتحاربة في ليبيا. والذين بقوا، بمن فيهم الآلاف من المهاجرين المحتجزين في الحجز التعسفي، معرضون لخطر كبير".

يُلزم القانون الإنساني الدولي أطراف النزاع باحترام مبدأ التمييز والتناسب واتخاذ تدابير احترازية لتجنب ، أو على أي حال التقليل من الخسائر العرضية في أرواح المدنيين وإصابة المدنيين وإلحاق أضرار بالممتلكات المدنية.

وعلقت كيت فينيسواران: "يجب على الأطراف ليس ضمان حماية المدنيين فحسب، بل حماية الممتلكات المدنية، واتخاذ تدابير لضمان عدم وقوع خسائر جانبية".

وأضافت فينيسواران: "يجب على الجهات الدولية الفاعلة مواصلة الضغط من أجل إيجاد حل سياسي للوضع في ليبيا على أساس سيادة القانون وإدماج حماية حقوق الإنسان لتجنب المزيد من المعاناة".

ورد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم 7 أبريل حسب ما تم نقله بعد مناقشة الوضع في ليبيا لكنه لم يجد الإجماع الضروري لإصدار بيان رسمي.

ووفقاً لوكالة فرانس برس، فقد منع الاتحاد الروسي بياناً كان من شأنه أن يدعو المشير خليفة حفتر، القائد العام للقوات المسلحة الليبية المعترف به مجلس النواب ، إلى وقف العمليات العسكرية ، وعلى جميع الأطراف التي تتخلى عن التصعيد وعن "أولئك الذين يقوضون السلام والأمن في ليبيا من أجل أن يحاسبوا."

وقالت فينيسواران: "انه يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اصدار قرار يدعو إلى حماية المدنيين والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي." وأضافت فينيسواران: "ينبغي أن تكف الدول الأعضاء عن ممارسة حق النقض في عرقلة القرارات الرامية إلى ضمان الامتثال للقانون الدولي."

وبحسب ما ورد ، قُتل ما لا يقل عن 27 شخصاً ، من بينهم طبيين ومدنيان آخران ، و 80 جريحاً ، وقد نزح أكثر من 2800 شخص نتيجة القتال. وتم إغلاق المطار الوحيد الذي يعمل في طرابلس، محور القتال، يوم الاثنين بعد تعرضه لغارة جوية والتي شنها الجيش الوطني الليبي.

للتواصل:

كيت فينيسواران، المستشارة القانونية الأولى في اللجنة الدولية للحقوقيين لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ت: +31624894664

البريد الإلكتروني: kate.vigneswaran@icj.org